الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للتجارة

ملخص مذكرة التخرج
مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية والمالية
تخصص: محاسبة، مراجعة وتدقيق

الموضوع

تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لغرض جودة المعلومات المالية: دراسة ميدانية

من إعداد الطالب
لمين تغليسية

تحت إشراف
د. مليكة تومي

السنة الجامعية 2012-2013

مع توالي الأزمات المالية وتزايدها والتي تعرضت لها كبريات الشركات العالمية كأزمة الدول الآسيوية سنة 1997 وفضيحة شركة إنرون سنة 2002 وخاصة مع اكتشاف الطرق غير القانونية التي كان يمارسها المسيرين داخل الشركات، جعل المساهمين يفقدون الثقة في السوق المالي والشركات بسبب عدم إفصاح المسيرين في القوائم المالية بتواطؤ مدققي الحسابات.

وأصبح لزاما على الدول البحث عن مخارج لهذه الأزمات، فطفى على الساحة الاقتصادية مفهوم حوكمة الشركات وبدأ الاهتمام به يتزايد، فأصبحت تطبق في الشركات العامة والخاصة على حد سواء بزيادة تدخل وإشراف المساهمين في عمل المسيرين ومجلس الادارة.

على ضوء ما سبق ذكره تتبين لنا أهمية تطبيق حوكمة الشركات على مستوى المؤسسات الاقتصادية وهذا ما يدفعنا إلى طرح السؤال الجوهري التالي:

ما هو تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية ضمن القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر؟

بناء على السؤال الرئيسي يمكننا وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو تأثير تطبيق مبدأ الإنصاف على الإفصاح وجودة المعلومات المالية؟
- ما هو تأثير تطبيق مبدأ الشفافية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية؟
- ما هو تأثير تطبيق مبدأ المسئولية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية؟
- ما هو تأثير تطبيق مبدأ التبعية على الإفصاح وجودة المعلومات المالية؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة تعود للمعلومات الشخصية لهذه العينة؟

يمكننا وضع مجموعة من الفرضيات كإجابات مسبقة على الاشكالية والأسئلة الفرعية السابقة الذكر كما يلي:

الفرضية الرئيسية: بناء على أهمية ومكانة حوكمة الشركات في التخفيف من خطورة الأزمات، فإن تطبيق مبادئها بشكل دقيق له تأثير كبير على درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية.

الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ الإنصاف ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية؛
- توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ الشفافية ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية؛
- توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ المسئولية ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية؛
- توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ التبعية ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية؛

– هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة بسبب المعلومات الشخصية لهذه العينة.

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لمجموعة من الأسباب تنقسم إلى:

الأسباب الذاتية والمتمثلة في:
– الرغبة في التعمق أكثر في موضوع الحوكمة.
– الرغبة في معرفة تأثير الحوكمة على جوانب المحاسبة بحكم التخصص المنتمي إليه.

أما الأسباب الموضوعية ترتبط بزيادة الاهتمام بالموضوع في الآونة الأخيرة من خلال الملتقيات العلمية الوطنية والدولية وكذا إدراجه ضمن تخصصات الماستر في بعض الجامعات.

تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوع حوكمة الشركات وتزايد الاهتمام به في السنوات الأخيرة كونه موضوع أسال الكثير من الحبر، لأن تطبيق الحوكمة ومبادئها سيضفي المزيد من الشفافية في عمل المسيرين داخل الشركة وكذا استقرار الأسواق المالية، مما يزيد من ثقة المساهمين في الشركات وتشجيعهم على الاستثمار فيها.

قمنا بهذه الدراسة بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في:

– التعرف على مفهوم حوكمة الشركات وكذا الجوانب المتعلقة بها؛
– التعرف على خصائص جودة المعلومات المالية؛
– معرفة العلاقة الموجودة بين الحوكمة والإفصاح المحاسبي؛
– إبراز كيفية تأثير الحوكمة في جودة المعلومات المالية؛
– معرفة مدى تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية والإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

لإتمام هذا البحث والإلمام بمختلف جوانبه، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي بغرض التعرف على مفهوم الحوكمة وكذا العناصر المتعلقة بها من مبادئ، أهمية، خصائص وأهداف، كذلك التعرض إلى مفهوم كل من الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المالية وتحليل العلاقة الموجودة بين كل هذه الأطراف.

كذلك اعتماد المنهج الاستنباطي وذلك بالرجوع للدراسات السابقة في هذا الموضوع والتي تناولتها الكتابات، الأطروحات، الدوريات والملتقيات العلمية بغية الاستفادة مما تو صل إليه الباحثون والاعتماد عليه لمعالجة الموضوع.

أما في الجانب التطبيقي فتم اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال إعداد قائمة استبيان تعالج المحاور الأربعة المتمثلة في مبادئ حوكمة الشركات المتضمنة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وتوزيع هذه القائمة على أعضاء مجالس الإدارة ومتخذي القرار في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لاختبار صحة الفرضيات إحصائيا بالاعتماد على برنامج SPSS.

للإجابة على الاشكالية والأسئلة الفرعية تم تقسيم العمل إلى ثلاث فصول.

الفصل الأول خصص لدراسة موضوع حوكمة الشركات، هذا المفهوم الذي يتزايد الاهتمام به يوما بعد يوم وهيمنته على الساحة الاقتصادية لكونه يحمي حقوق المساهمين ويمنح مزيدا من الثقة لأصحاب المصالح داخل الشركات وخارجها مما يساعد على خلق جو مناسب للاستثمار في الشركات وكذا تسيير هذه الشركات بطريقة جيدة، شفافة وأخلاقية. تطرق الفصل الأول لتوضيح ظروف نشأة الحوكمة من خلال إبراز نظرية الوكالة والتعرف على الأزمات والفضائح المالية التي عجلت بظهور هذا المفهوم، ثم التعرف على مفهومها، أهدافها، خصائصها وباقي الجوانب المتعلقة بها كالآليات، المحددات والمبادئ، ثم دراسة مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر والتي تعتبر متغيرات هذه الدراسة، لأن الغرض من الدراسة هو اسقاطها على الواقع الاقتصادي والقانوني للجزائر.

كما تم التعمق أكثر في دراسة الإفصاح المحاسبي لأنه يشكل مع الشفافية الدعامتين الأساسيتين للحوكمة واللذان لا يمكن الاستغناء عنهما لنجاح الحوكمة، ذلك لأن الإفصاح يجنّب ويكشف التلاعبات الممكن حدوثها في المعلومات المالية المقدمة لأصحاب المصالح مما يؤثر بطريقة أو بأخرى في اتخاذ القرارات، كما تعرفنا على العلاقة التي تربط بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي والتي توصلنا إلى أنها علاقة تأثير تبادلية.

أما الفصل الثاني فخصصناه لموضوع المعلومات المالية في ظل حوكمة الشركات، بدراسة المعلومات المقدمة في القوائم المالية للشركات في الجزائر التي تبنت مجموعة من الاصلاحات كإصلاح المنظومة المحاسبية وذلك بتبني المعايير المحاسبية الدولية في صيغة النظام المحاسبي المالي والاستغناء عن المخطط المحاسبي الوطني، وهذا لمواكبة التغيرات والتطورات التي تحدث في المحاسبة والعالم الاقتصادي ككل، حيث أصبحت الممارسات المحاسبية تتجه نحو التوحيد عبر العالم والسبب الأهم في ذلك هو انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في أغلب دول العالم.

قمنا في هذا الفصل بتحديد مفهوم كل من النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية والتعرف على مكونات القوائم المالية وقواعد إعدادها ومستخدميها، والتعمق في المعلومات المالية بالتعرف على خصائص جودتها والمعايير التي تقيس هذه الجودة، ثم دراسة طبيعة العلاقات الموجودة بين كل من حوكمة الشركات والنظام المحاسبي المالي والعلاقة بين الحوكمة والمعلومات المالية المحاسبية ومعرفة العلاقة التبادلية الثلاثية بين كل من الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية.

تناول الفصل الثالث والأخير الدراسة العملية التي جاءت لتكمّل الدراسة العلمية النظرية المستمدة من مختلف المراجع والمصادر، حيث قمنا في هذا الفصل بإجراء دراسة ميدانية على مجموعة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، اختيارنا لهذه العينة كان بهدف تحديد حجم العينة بطريقة دقيقة ولتحقيق التجانس بين أفراد العينة.

الدراسة الميدانية عبارة عن اعداد استبيان وتصحيحيه وفقا لتوجيهات وآراء مجموعة من الأساتذة المحكمين لغرض الحصول على النسخة النهائية للاستبيان والتي قمنا بتوزيعها على المسئولين والمديرين التنفيذيين في الإدارة العليا للشركات موضوع الدراسة، وبعد استرجاع الاستبيان وفحصه تمت المعالجة الاحصائية للبيانات الواردة فيه عن طريق البرنامج الاحصائي **SPSS** للتأكد أولا من أن محاوره صادقة لما

وضعت لقياسه وتتميز بالثبات والاتساق البنائي، ثم القيام بالاختبارات اللازمة للوصول إلى اختبار الفرضيات وذلك بقبولها أو نفيها.

بناء على ما سبق ذكره وبعد التعرض لفصول الدراسة، تمكنا من الوصول إلى مجموعة من النتائج التي نراها مهمة فيما يخص الجانبين النظري والميداني والتي نلخصها كما يلي:

- حوكمة الشركات هي مجموعة القواعد والمبادئ التي تحدد العلاقات داخل الشركة من أجل الحفاظ على حقوق الملاك والمساهمين وزيادة فاعلية الشركة؛
- مبادئ الحوكمة هي مجموعة القواعد الواجب تطبيقها في الشركات والأسواق المالية من أجل زيادة الثقة في هذه الأسواق والمتعاملين فيها؛
- يجب أن تتوفر مجموعة من الخصائص والقواعد الأساسية في المعلومات المالية والمحاسبية حتى يتم الحكم بجودتها وصلاحيتها وأنها مفيدة ومساعدة في اتخاذ القرارات من طرف الأطراف أصحاب المصلحة ومتخذي القرار؛
- إلمام عدد كبير من المسئولين بجوانب من مفهوم حوكمة الشركات، مما يفسر زيادة وعي الشركات بضرورة تطبيق هذا المفهوم الذي يعتبر حديثا على الساحة الاقتصادية الجزائرية؛
- تطبيق مبدأ الإنصاف داخل الشركات يؤثر بطريقة إيجابية في تحسين جودة المعلومات المالية وزيادة درجة الإفصاح وذلك من خلال حرص الشركات على توفير المعلومات المالية لجميع الأطراف وبطريقة عادلة ومتساوية وتوزيع المهام والواجبات بنفس الطريقة، بالإضافة إلى الحق الذي يملكه الملاك في مساءلة مجلس الإدارة. هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛
- هناك علاقة ارتباط إيجابية قوية بين تطبيق مبدأ الشفافية وزيادة معدل الإفصاح في المعلومات المالية وجودتها، وتعود هذه العلاقة إلى التزام الشركات بإعداد قوائم سنوية ومقارنتها مع العام السابق، الأمر الذي يسمح لأصحاب المصالح داخل الشركة وخارجها من تكوين فكرة عن نشاط الشركة وتغيراته السنوية، كذلك التزام الشركات بالإفصاح عن جميع عناصر القوائم المالية، الاجراءات المحاسبية والمعلومات الكافية للمستخدمين في الوقت المناسب وبطريقة واضحة وشفافة مما يجعل القوائم المالية للشركات تتمتع بالمستوى المطلوب من الشفافية والجودة، هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛
- هناك تحديد دقيق لإجراءات التسيير والمسئوليات داخل الشركات بناء على امتلاك الشركات لخطة استراتيجية مبنية على أساس أهداف بعيدة المدى، هذه الأخيرة بنيت على أساس معلومات موثوقة وذات مصداقية، وهذا ما يجعلنا نؤكد صحة الفرضية الثالثة؛
- تتوفر على مستوى الشركات تشريعات وقوانين واضحة تحدد مسئوليات كل طرف، كما تتوفر على نظام لتقييم الأداء بناء على المسئوليات والصلاحيات الممنوحة، مما يجعل تطبيق مبدأ التبعية يساهم بشكل كبير في زيادة درجة الإفصاح وجودة المعلومات المالية المقدمة من طرف المحاسبين ومسئولي المالية والمحاسبة وهذا تحت رقابة مجلس الإدارة الذي يضمن المساءلة والمتابعة للمسيرين، هذا ما يستدعي إثبات صحة الفرضية الرابعة؛
- بناء على اختبار تحليل الفروق بين المتوسطات الذي يعتمد على تحليل التباين الأحادي تبين أن المعلومات الشخصية لأفراد العينة المدروسة والمتمثلة في: العمر، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة، الدرجة العلمية والتخصص، لا تؤثر في إحداث فروق في الإجابات بين أفراد عينة الدراسة. هذا ما ينفي صحة الفرضية الخامسة.

بناء على ما سبق ذكره من النتائج يمكننا الحكم بأن تطبيق مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر والتي نص عليها ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر والمتمثلة في أربع مبادئ هي: الإنصاف، الشفافية، المسئولية والتبعية يساهم ويؤثر بشكل ايجابي في زيادة درجة الإفصاح وتحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال الزام المسئولين على المحاسبة والمالية بإعداد قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية وتتوفر على المعلومات الكافية وتقديمها في الوقت المناسب للمستخدمين حتى تفيد في اتخاذ القرارات، ومسئوليتهم أمام مجلس الإدارة فيما يخص المعلومات المقدمة.

انطلاقا من النتائج السابقة الذكر ارتأينا تقديم بعض التوصيات التي نلخصها كما يلي:

- توفير مجموعة من القوانين أو اللوائح والعمل على تطبيقها والتي من شأنها أن تحمي حقوق المساهمين وخاصة مساهمي الأقلية داخل الشركات وهذا في سبيل كسب ثقتهم وزيادة حجم الاستثمارات؛
- توسيع تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية من أجل الاستفادة من مزاياها وذلك عن طريق تكوين مسئولي الشركات في موضوع الحوكمة وكذا عقد مؤتمرات وملتقيات حول الموضوع بإشراك العاملين والمهنيين حتى يكون هناك تكامل بين الجانبين الأكاديمي والمهني؛
- تنمية الوعي لمفهوم الحوكمة داخل الوسط الجامعي وذلك بتوسيع تدريسه للطلبة الذين هم إطارات الشركات في المستقبل لغرس مبادئ ومزايا الحوكمة فيهم؛
- إخضاع المؤسسات الاقتصادية للعديد من الهيئات الرقابية لضمان سير الأعمال بشكل جيد؛
- خلق آليات رقابية وتفعيلها والتي من شأنها مراقبة مسار إعداد وتقديم القوائم المالية لاكتشاف الثغرات والانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب حتى تكون مفيدة لاتخاذ القرارات؛
- تفعيل وتثمين كل مبادرة من شأنها أن تساهم في تطبيق الحوكمة داخل الشركات الجزائرية لأن تطبيقها بشكل سليم هو إعادة الثقة في المعلومات المالية والمحاسبية، ونخص بالذكر هنا ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الذي هو أول دليل للحوكمة في الجزائر وكذا النظام المحاسبي المالي الذي يمكن اعتباره أول خطوة لتطبيق الحوكمة في الجزائر؛
- العمل على تفعيل دور مجلس الادارة في زيادة درجة الإفصاح المحاسبي والشفافية التي تؤدي حتما إلى تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية وتمكين كل الأطراف أصحاب المصلحة من القوائم المالية للشركات؛
- تكييف وتحيين آليات حوكمة الشركات المطبقة بشكل دائم ومستمر لتواكب التغيرات والتطورات التي تقع في العالم الاقتصادي.